

الكافي لابن قدامة المقدسي | شرح الشيخ عبدالرحمن العجلان |

352- باب ما يدخل في الرهن وغيره 2

عبدالرحمن العجلان

الله وصحابه اجمعين وبعد. سم بالله باسم الله الرحمن الرحيم. قال قال المؤلف رحمة الله تعالى فصل ولا يمنع الراهن من اصلاح الوهن
كمداوته بما لا يضر وفصله وحجمه عند حاجته اليه - 00:00:00

وذوي الدابة وتزييفها واطلاق الاناث عند حاجتها يقول المؤلف رحمة الله تعالى فصل ولا يمنع الراهن من اصلاح الرهن هذا مما يملكه
الراهن في تحت الباب في قوله باب ما يدخل في الرهن وما لا يدخل وما يملكه - 00:00:25

الراهن وما لا يملكه وما يلزمها ولا يمنع الراهن من اصلاح الرهن مثلًا دابة تحتاج الى علاج يعالجها الرهن نخل مثمر
يحتاج الى اصلاح يصلحه الراهن - 00:00:52

اي شيء بيت مثلًا يحتاج الى ترميم يحتاج الى اصلاح يصلاحه يتولى هذا لأن هذا من اصلاح ماله ولا ضرر فيه على
المرتهن كمداوته. مداواة الرهن اذا كان دابة او رقيق او نحو ذلك - 00:01:21

فيما لا يضر وفصح الفصد هو اخراج الدم من عرق يكون فيه مصلحة للانسان تخفيف وحجمه الحجامة كذلك من العلاج النبوى عند
 حاجته اليه. ووجه الدابة وتزييفها الودج والتزييف. اخراج - 00:01:47

دم من مكان من الدابة تستفيد من اخراجها واطلاق الاناث. اطلاق الاناث توقيفها وتعريفها للفحل. من اجل ان الحمل اذا اه ذلك
وكانت آآ وكان يستفاد من آآ حملها واطلاق الاناث عند حاجتها. لانه اصلاح لماله. يعني هذا العمل اصلاح - 00:02:13

الرهن والرهن مال لمن؟ للراهن من غير ضرر. اما اذا كان هذا الاصلاح ينتج عنه ضرر او احتمال ظرر امنع منه الراهن كما سيأتي لانه
اصلاح لماله من غير ضرر فلم يمنع منه كالعلف - 00:02:50

مثل تقديم العلف للحيوان لاجل بقائه لانه ان منع منه العلف مات. نعم وان اراد قطع شيء من بدنه لخبيثة فيه وقال اهل الخبرة
الاحوط قطعها فله فعله وان اراد قطع شيء من بدنه لخبيثة - 00:03:18

يعني صار فيه شيء زائد يحتاج الى استئصال والا فيخشى ان هذا الخبيث يسري لشاعر البدن فيضره فهذا الذي يحتاج الى قطع مثلًا
يعرض على اهل الخبرة اذا قال اهل الخبرة - 00:03:45

اصلاح قطعه اولى فانه يقطعه ولا يملك المرتهن منعه من ذلك يعرض على اهل الخبرة مثلًا اذا كان هذا الاستئصال في مصلحة الرهن
فانه يستأصله ولا الى اهل الخبرة وان تساوى - 00:04:12

ولا يرجع الى المرتهن. اما اهل الخبرة فهم قرروا ان استئصال هذا الشيء في مصلحة وان تساوى الخوف في قطعها وتركها قال مثلًا
أهل الخبرة والله هذا محتمل انه اذا قطعت - 00:04:40

هذه مات ومحتمل انها اذا قطعت شفي وسلم في ازالتها احتمالان ما يجزم اهل الخبرة بان في قطعها صلاح قالوا محتمل ان فيه
صلاح ومحتمل ان قطعها يقضي عليه امتنع احدهما من قطعها فله ذلك - 00:04:59

امتنع المرتان قال لا يا اخي لا تخاطر دعه ان شفاه الله فيها ونعمه والحمد لله. وان مات فلا نتسبب نحن في موته باستعجاله بقطع
هذا الشيء دعه تحت امر الله جل وعلا - 00:05:28

فلا يملك الراهن المبادرة بالقطع واذا كان الامتناع كذلك من الراهن والمرتهن يقول تعالجه نقطعها نزيلها. لعله يسلم قال لا يا اخي

اخشى اني انقطعتها استعجلت موته فندعها فمن رأى بقائها فلا يلزم بما رآه الآخر - 00:05:46
وانما يلزم بما يراه الراهن يلزم المرتهن اذا رأى اهل الخبرة ان في القطع خير نعم وللراهن مداواة الماشية من الجرب بما لا ضرر فيه
00:06:16 القاطلان بالزيت اليسيير وان خيف ضرره كالكثير لم يملكه -
وللراهن مداواة الماشية من الجرب فيه كالقطaran والزيت اليسيير يعني اذا كانت الدابة تحتاج الى علاج وهذا العلاج سيكون له اثر
يظهر نوعا ما لكنه ينفع من نواح ثانية وفي هذه الحال له ذلك - 00:06:46
لان الجرب مهلك مثلا والجرب يحتاج الى طلي ويحتاج الى معالجة ثم هذه المعالجة قد تنفع وقد لا تنفع فإذا كان احتمال النفع اكثر
فللراهن ان يفعل ذلك. نعم وليس له قطع الاصبع الزائدة والسلعة - 00:07:17
لانه يخاف منه الضرر وتركها لا يضر وليس له قطع الاصبع الزائدة والسلعة لانه يخاف منه الضرر وتركها لا يظهر اذا كان في الحيوان او
في الرقيق شيء زائد اتفق اهل الخبرة انه لا يضر - 00:07:44
مثل بالنسبة ليد الرقيق فيها اصبع زائدة او في رجله اصبع زائدة او فيه سلعة في جنبه او في كتفه سلعة شيء زائد مثلا او سواد او
نحو هذا من الاشياء المؤثرة لكن بقاها لا يؤثر الا مجرد النظر فقط والا فلا ينظر ولا يظعنف - 00:08:12
في العمل فحينئذ رأى احدهما ازالتها والآخر يقول لا نقول مع من يقول لا تزال ما دام لا ضرر فيها ولا تؤثر على هذا الحيوان من
حيث العمل ولا غير ولا - 00:08:41
فتبقى لان في ازالتها خطر والتجريح والجرح وعملية الجراحية لا يرجع اليها الا عند الضرورة. نعم وليس له الختان ان كان لا يبرأ منه
قبل محل الحق لانه ينقص ثمنه - 00:09:01
وان كان وليس له الختان ان كان لا يبرأ منه قبل محل الحق. الختان سنة مستحب في الصغر ويجب عند البلوغ لانه يكون حينئذ
مكلف ويجب عند البلوغ لانه فيه طهارة - 00:09:25
ونظافة لمجرى البول واذا كان المرء مختون واستنجى او استجممر تطهر ونظف محل البول واذا كان غير مختون فانه يبقى شيء من
النجاسة ويجب الختان عند البلوغ حرصا على الطهارة وابعاد النجاسة - 00:09:54
الرقيق هذا المرهون ما ختم يحتاج الى ختان الرهن في دين يحل مثلا في واحد رمضان واعطى الراهن المرتهن غلاما رهنا هذا الغلام
يحتاج الى ختم جاء الراهن وقال نريد ان نختم - 00:10:24
الغلام هذا نقول ننظر ان كان ختنه يبرأ الا في شوال والدين يحل في واحد رمضان و جاء الرجل في شعبان يريد ان يختم الغلام يقول
لانه يقول ينقص القيمة يا اخي - 00:10:58
فمثلا سألنا متى يبرأ عادة اذا ختم اليوم قالوا يبرأ بعد شهر والدين لا يحل الا في رمضان فمعناه انه عند محل الدين يكون الغلام برى
من الختان ما يؤثر عليه - 00:11:26
قال اهل الخبرة اذا ختم فانه لا يبرأ الا في شوال والدين يحل في واحد رمضان وجاء الرجل في شعبان يريد ان يختم الغلام يقول
اريد ان اختمه اليوم. يقول له المرتهن لا يا اخي - 00:11:50
اذا احتجنا الى بيعه في رمضان ما سددت الدين واحتجنا الى بيعه يقول فيه جرح يكون مريض ما يصلح ان يعرض للبيع في هذه
الحال فختمه الان مضر سيؤجل ختمه حتى - 00:12:12
يسدد الدين او بيع وهو غير مختون. لان في ختمه الان نقص في قيمته عند محل الدين وعدم التشديد وان كان يبرأ قبله والزمان
معتدل لم يمنع منه لانه يزيد به الثمن - 00:12:35
وان كان يبرأ قبله والزمان معتدل لم يمنع منه لانه يزيد به الثمن. نعم. وان كان يبرأ قبله الختان قبل محل لم يمنع منه الراهن لانه
يزيد في الثمن اذا بيع الغلام وهو - 00:13:00
 فهو اولى واكثر ثمنا من ان بيع وهو اقلف يعني لم يختم. نعم لانه يزيد به الثمن ولا يضر المرتهن. نعم وليس للمرتهن فعل شيء من
ذلك بغير رضا الراهن - 00:13:22

وليس للمرتهن فعل شيء من ذلك. من جميع الاشياء السابقة لانه اولا هو الملك ملك من ملكي الراهن والراهن يسعى في اصلاح ماله والمرتهن ينهى عن ان يعمل شيئا في الرهن يضر بالراهن - 00:13:43

لانه قد يريد الانتقام لانه قد يريد الانتقام من من الراهن في عمل اشياء تضر بالرهن. فيقال لا الملك ملك الراهن. فانت لا يسوغ لك ان عمل شيئا الا باذني صاحب الملك - 00:14:10

مثلا المرتهن يريد ان يختنه. نقول لا يا اخي هذا يتولاه الراهن صاحب الملك لان الختان قد يجر الى النفس قد يهلكه يريد ان يقطع سلعة او شيئا فيه زائد مثلا يقال لا - 00:14:32

لان هذا قد يظهره. فدعا يعمله المرء الراهن الذي هو المالك. ولكن الراهن ما يعم شيئا بموافقتك وانت كذلك ما تعمل شيئا الا بموافقته الا شيئا علم عدم الضرر فيه فيعمله الراهن بدون الرجوع الى المرتهن كالاصلاح. نعم - 00:14:51

ولا يملك الراهن بيع الرهن ولا هبته ولا جعله مهرا ولا اجرة ولا كتابة العبد ولا وقفة لانه تصرف يبطل به حق المرتهن من الوثيقة فلم يصح من الراهن بنفسه كالفسخ - 00:15:20

يقول رحمة الله فصل ولا يملك الراهن بيع الرهن. كما تقدم لنا انه ما يملك الراهن بيع الرهن لان الرهن مشغول بحق الغير وان كان ملكه وكان عقار وشكه بيده - 00:15:43

الحيوان وهو في ملكه فلا يملك بيعه. لان في هذا تفويت على من على المرتهد تفويت حق المرتهن. فلا يملك بيعه ولا هبته رهنه شيء ثم اراد ان يهبه مثلا رهن البيت مرهون - 00:16:03

واراد ان يهبه لزوجته او اراد ان يهبه لابنه كانه يريد التخلص من الرهن حتى ان الزوجة تبيع او الولد يبيع نقول لا كل هذا غير صحيح فلا يسوغ لك ان تباعه. ولا يسوغ لك ان تهبه ولا ان تجعله مهرا لامرأة. مثلا - 00:16:25

خطبت امرأة توافقوا اولياؤها وطلبوها منك مهرا فقلت مهرها بيتي هذا ما هو هذا البيت؟ قال هذا بيت عمرته مرهونا بصندوق التنمية. لكن انا ادفعه مهرا لابنتكم. هل يصح؟ لا ما يصح - 00:16:48

لابد ان يكون في ملكه غير مشغول لاحد. اما اذا كان مشغول بحق الغير فلا يسوغ لا بيعه ولا هبته ولا جعله مهرا. نعم ولا جعله اجرة استأجر محل تجاري مثلا - 00:17:07

بمائة الف واعطاه هذا البيت المرهون لصندوق التنمية قال هذه الاجرة هذا البيت فهل يسوق؟ لا لان البيت مرهون فلا يدفع اجرة. نعم ولا كتابة العبد كذلك لا يعطي عن كتابة العبد مثلا - 00:17:31

ومثلا العبد كاتب سيدة على مبلغ على مئة الف الرقيق هذا المكاتب قال له احد اصدقائه او اقاربه نستعجل عتقك خذ هذا البيت ليه وهو مرهون لصندوق التنمية؟ اعطه لسيديك من اجل ان تتحرر - 00:18:00

وهل يصح ان يكون بذلك كتابة الرقيق لانه لا يصح للراهن ان يتصرف في الرهن بما يزيد ملكه عنه لانه مشغول بحق الغير. نعم ولا وقفه الارض مرهونة ثم انه - 00:18:28

قال اريد ان اوقف هذه الارض اجعلها مسجد الحي في حاجة الى مسجد وانشاء موقع هو هذه الارض اعطها اوقتها لتكون مسجدا وهي مرهونة فلا يسوغ على الرواية هذه والرواية الاخرى ستائي انه يصوغ كما سيأتي نعم - 00:18:58

وفي الوقف وجه اخر انه يصح لانه يلزم لحق الله تعالى اشبه العتق والاول الصحيح لانه تصرف لا يسري الى ملك الغير فلم يصح كالهبة وفي الوقف وجه اخر انه يصح قال لانه اخرج لله - 00:19:24

ويصح الوقف قيمته التي تقدر بها الارض وتكون رهنا مكانها والاول الصحيح انه لا يصح وقف المرهون لان هناك فرق بين الوقف والعتق الوقف لا يصح في المرهون والعتق يصح في المرهون - 00:19:50

الوقف مثلا لا يسري ايقاد بعضه على حق الغير والعتق يسري فالعتق اقوى اسماعنا يا شريف تقدم لنا في مناسبة قبل هذا السريان ثلاثة او اثنان شركاء في رقيق خلفه - 00:20:22

والدهم هذا له فلس وهذا له فلس احدهم اعتقد نصبيه فنظرنا لكون الشرع يتشرف الى العتق ويحرص على ايه نقول

للمعتقد خيرا فعملت لكن يلزمك قيمة نصيب شريكك ليعتقد العبد بкамله - 00:20:49

يقول ما نويت هذا وما اردت الا اعتق نصبي فقط واخواي لعل الله ان يمن عليهم ويوفهم فيعتقدون انصبائهم والا يبقى بعض اليه عندكم في الشريعة الاسلامية البعض نقول نعم عندنا - 00:21:21

لكن ما نريد ان يبقى معظم وانت موجود ما دمنا نستطيع ان نتمسك بوحد والعتق ما نطلقه اشتراط نصيب اخويك ليعتقد الجميع يقول ما لي رغبة. نقول ما ما يهمنا رغبتك - 00:21:44

يهمنا الان هل عندك شيء؟ قيمة لبقية الرقيق او لا؟ اصدقنا في هذا يقول اذا صدقت قل فعندك عندي رزق عندي خير. نقول يلزمك شرعا ان تشتريه اذا كان ما عندك - 00:22:05

فتعذر لك لكن ما دمت صدقتنا بان عندك قيمة نصيب شريكك فيلزمك وهذه السرايا يقول هذى سرت بخلاف الوقف فلا يسري لو ان ثلاثة شركاء في ارض مثلاً احدهم اوقف نصبيه - 00:22:25

والاثنان يقولون نريد نصبينا لنا احدهم يقول اريد ان اصوم يكن مسجد قالوا الحمد لله خيرا فعل صاحبنا. ونحن نريد ان نبني بجوار المسجد فهل نلزمه نقول اشتراط نصبياً اخويك ليتمكنون من الارض كلها مسجد؟ لا - 00:22:52

ولا يسري هذا بخلاف العتق فهو اذا اعتقد نصبيه سري الى نصبي شريكه فيلزمه ان يشتريه ويعتقده ولذا قالوا العتق اقوى من الوقف لأن العتق يسري فيه قوة واما الوقف فلا يسري الى نصبي الشركين. نعم - 00:23:14

والاول الصحيح اي انه لا يصح العتق حتى يسد الدين الذي رهن هذا العقار من اجله لانه تصرف لا يسري الى ملك الغير فلم يصح كالهبة يعني مثل ما لو وهب - 00:23:47

الرهن لاحد هل تصل الهبة لا ما تشرى ولا ولا تصح ولا يملك الموهوب له الهبة ما دامت مرهونة نعم ولا يملك ولا يصح تزويج الرقيق وقال القاضي له تزويج الامة - 00:24:09

ويمنع الزوج وطأها والاول اصح لانه ينقص ثمنها ولم يصح كتزويج العبد ولا يملك تزويج الرقيق الراهن ما يملك تزويج الرقيق ذكرها كان او انثى ما دام رهن لما قالوا لانها تنقص قيمتها - 00:24:35

فمثلاً رقيق شاب كل يشتريه وقد يحرض عليه اكثر بخلاف ما اذا كان رجل وله امرأة وبينهما مرتبط باولاد يقول هذا الرقيق مشغول بزوجته واولاده ما اريده. اريد رقيقاً يكون لي - 00:25:04

وتزووجه يضر بالمرتهن. فلا يملك تزووجه ولا يملك تزويج الرقيق. وقال القاضي له تزويج الامة القاضي ابو يعلى يقول له تزويج الامة لان الامة تنتج واولادها يكونون معها ورثنا معها كذلك - 00:25:29

قال ويمنع الزوج ويمنع الزوج من وطأها لم قال لانها مرهونة وهو بكر فإذا تزوجت ووطأها الزوج أصبحت ثيبة وتنقص قيمتها. ولكن هذا الشرط ينافي مقتضى عقد الزوجية. فلا يصح ان يزوج ويمنع - 00:25:54

من وطئها نعم والاول اصح لانه ينقص كما نهى اذا تزوجت لانه قد يشتريها من يريد لها لفراشه اذا كانت مزوجة باخر ما تصلح لاثنين كتزويج العبد لان العبد اذا زوج ارتبط بزوجة واولاد - 00:26:21

بينما اذا صار غير مرتبط باحد ممكن ان ينقل من مكان الى مكان ويصافر به بعيد ونحو ذلك بخلاف مرتبط بعائلة وتنقص قيمته والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على عبده رسوله نبينا محمد - 00:26:44

وعلى الله وصحبه اجمعين - 00:27:01